

سعود الفيصل : ضمير القادة هو ضمان تنفيذ المقررات وزيادة رساميل المؤسسات توفر ١٠ بلايين دولار

# القمة التنموية تُقر مبادرة خادم الحرمين

□ الرياض - حياة الغامدي

وفهد الموركي وأبكر الشريف وخالد العمري

■ اختتمت القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية الثالثة أعمالها في الرياض أمس بإقرار الصيغة المعدلة لاتفاق استثمار الأموال العربية في الدول العربية. ورحب البيان الختامي للقمة بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لزيادة رساميل المؤسسات والشركات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المئة. وأكد البيان عزم القادة العرب على استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية قبل نهاية العام ٢٠١٣، وإتمام متطلبات الاتحاد الجمركي العربي بحلول العام ٢٠١٥. (راجع ص ٢) واعتبر وزير خارجية السعودية الأمير سعود

الفيصل عقب الجلسة الختامية للقمة، أن الضمان لتنفيذ قراراتها هو «ضمير القادة العرب»، وكشف أن أكثر من نصف مليون عامل مصري وفدوا إلى السعودية بسبب المشكلات التي قال إنها نجمت عما يعرف بـ «الربيع العربي».

وجاء في البيان الختامي لقمة الرياض أن القادة العرب اتفقوا على «تعزيز قدرات مؤسسات العمل العربية المشتركة، والترحيب بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الداعية إلى زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة، بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المئة، لأهمية الدور الحيوي الذي تطلع به تلك المؤسسات لمواجهة الحاجات التنموية المتزايدة». وكذلك زيادة رؤوس أموال الشركات العربية المشتركة، بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المئة أيضاً، بما

يكفل تطوير إمكاناتها.

وأشار البيان إلى اعتماد الاتفاق الموحد لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية «المعدل»، ليتواءم مع المستجدات على الساحة العربية والإقليمية والدولية، وتوفير المناخ الملائم لزيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية.

كما أقرت القمة الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (٢٠١٠-٢٠٣٠) بهدف مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة، وتنويع مصادرها، والوفاء بحاجات التنمية المستدامة.

وذكر البيان أن قمة الرياض أقرت أيضاً توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية،



للتحرك العربي المطلوب حتى العام ٢٠١٥.  
وفي المجال الصحي، أعلن البيان ترحيب القمة بـ «إعلان  
الرياض» الصادر عن «المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية  
والأمراض غير السارية في العالم العربي والشرق الأوسط»، الذي  
عقد في الرياض خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الأول (ديسمبر)  
٢٠١٢.

وشملت مقررات القمة تأكيد استمرار دعم القطاع الخاص  
العربي، وتوجيه الهيئات المعنية بسرعة تنفيذ البرنامج الطارئ  
للأمن الغذائي العربي، ومتابعة تنفيذ استراتيجيات الأمن المائي  
في المنطقة العربية، ومشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية.  
كما شملت التشديد على وضع قضية الاهتمام بالبيئة في صدارة  
أولويات القادة العرب.

وأكد الأمير سعود الفيصل أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين  
لزيادة رساميل المؤسسات والشركات العربية المشتركة بنسبة لا  
تقل عن ٥٠ في المئة من شأنها توفير ما يزيد على ١٠ بلايين دولار  
لهذه المؤسسات.

وأوضح أن أهمية القمة الاقتصادية العربية تأتي بعد المشكلات  
التي نتجت بعد ما يسمى «الربيع العربي»، مشيراً إلى أن من أسباب  
ما حدث المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مؤكداً أن المعالجة  
المطروحة تنصب في مسألة العمالة بعد تلك الثورات. وكشف أن  
عدد القادمين من مصر إلى السعودية للعمل تجاوز نصف مليون  
عامل.